[513] تذييل قد عرفت مما ذكرناه انه لا اشكال في امكان النسخ وانه في القضايا الحقيقية غير الموقتة وكذا في القضايا الخارجية والقضايا الحقيقية الموقتة بعد حضور وقت العمل بها عبارة عن انتهاء أمد الحكم المجعول لانتهاء الحكمة الداعية إلى جعله (واما) في القضايا الخارجية أو القضايا الحقيقية الموقتة فمعنى النسخ فيها قبل حضور وقت العمل بها هو انتهاء أمد اظهار الحكم لا نفسه لان المفروض انه لا حكم حقيقي في موارد تلك القضايا في الفرض المزبور من اول الامر لينسخ بعد ذلك وانما كان الموجود فيها هو مجرد اظهار وجود الحكم بداع من الدواعى غير داعى البعث والزجر لمصلحة في نفس الاظهار كمصلحة الامتحان ونحوه فبانتهاء امد مصلحة الاظهار ينتهى أمد نفس الاظهار ايضا (بداهة) انه تابع في حدوثه وبقائه لوجود مصلحته هذا كله في الاحكام (واما) البداء في التكوينيات فهو مما تواترت به الاخبار فلا بد لنا من التسليم لها والتصديق به (واما) معرفة حقيقته فهي خارجة عن حد عقولنا وقد ورد في بعض الروايات (1) ان ا تبارك وتعالى جعل اسما له اربعة

_____

1 - لا يخفى ان مضمون هذه الرواية التي نقلها شيخنا الاستاد قدس سره وان كان موجودا في ضمن رواية مذكورة في الوافى وتوحيد الصدوق والبحار في باب حدوث الاسماء الا ان الجملة المستشهد بها في المقام اعني بها جملة (ومن ذلك يقع البداء) غير موجودة في تلك الرواية نعم هي موجودة في غير ها على ما سيأتي ولعله قدس سره ظفر بالرواية كما نقلها في محل آخر غير ما ظفرنا به وكيف كان لا بد لنا من التكلم في البداء وشرح حقيقته لما ورد من المعصومين عليهم السلام من انه ما عظم ا بمثل البداء وانه ما عبد ا بشيى مثل البداء وانه ما بعث ا نبيا حتى يقر بالبداء أو حتى يأخذ عليه ثلاث خصال الاقرار بالعبودية وخلع الانداد وان ا يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء وانه لو يعلم الناس ما في القول بالبداء من الاجر ما فتروا عن الكلام فيه إلى غير ذلك والتكلم في المقام يقع في موردين الاول في بيان حقيقة البداء الثاني فيما حكى عن بعض المعصومين من الانبياء والاوصياء من اخباره بشيئ ما مع ان ذلك الشيئ لم يتحقق في الخارج (اما المقام الاول) فملخص القول فيه انه لا ينبغى الريب في ان العالم باجمعه انما هو تحت سلطان ا تعالى وقدرته وان وجود كل شيئ من الممكنات في الخارج منوط بتعلق مشيته تعالى به فإذا شاء أوجده وان لم يشأ لم يوجده وتعين جميع الاشياء في العلم - (*)